للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

# موسى: إقرار قانون استقلال القضاء بات ضرورة في المجلس المقبل

ماجد موسى

أكد مرشح الدائرة الانتخابية الرابعة لانتخابات مجلس الأمة 2016 النائب السابق ماجد موسى على أهمية إقرار قانون استقلال القضاء في بداية الفصل التشريعي الخامس عشر، مشددا على أن استقلالية القضاء من القوانين الهامة التي يجب الإسراع في إقرارها.

وقال موسى في تصريح صحافي انه كان مقررا اقرار قانون استقلال القضاء في دور الانعقاد الرابع لمجلس الامة 2013، إلا أن الخلافات على بعض مواد القانون بين القضاة والمجلس الاعلى للقضاء من جهة وبين المجلس الاعلى للقضاء ووزارة العدل من جهة أخرى حالت دون تحقيق ذلك.

وأشار موسى الى انه كان هناك اتفاق على اقرار القانون في دور الانعقاد الاخير لمجلس الامة، إلا انه تم حل مجلس الامة قبل افتتاحه.

وتابع موسى بأن من أهم التعديلات المطلوب تحقيقها في القانون الجديد الاستقلال الإداري والمالي للسلطة القضائية، وإمكانية مخاصمة القضاة والتفتيش القضائي، مشددا على ضرورة تطبيق المادة 50 من الدستور بشكل سليم بحيث يحصل القضاء على الاستقلال التام إداريا وماليا.

وفي ختام تصريحه شدد موسى على ان إقرار قانون استقلالية القضاء سيكون خطوة إضافية لإصلاح وتطوير المرفق القضائي، خاصة بعد إقرار التعديلات على قانون المحكمة الدستورية بما يتيح للفرد حق اللجوء المباشر للمحكمة الدستورية.

# الدوسري: الحكومة والمجلس اتفقا على إعدام الحدث وسيحاكم بالمحاكم الجزائية

بادي الدوسري

طالب مرشح الدائرة الخامسة د.بادي حسيان الدوسري بضرورة إعادة النظر في تخفيض سن الحدث إلى 16 عاما لانه غير دستوري ويمثل خرقا لقانون حماية الطفل الكويتي والقانون المدني الكويتي وقانون تنظيم السجون وكذلك يمثل خرقا لالتزام الكويت الدولي باتفاقيات حقوق الإنسان وحقوق الطفل وهو ما يعقبه إدانة دولية واستنكار من منظمات المجتمع المدني المتحضرة.

وأوضح الدوسري في تصريح صحافي ان تخفيض سن الحدث في الكويت إلى 16 عاما يخالف القانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل والقانون المدني الكويتي وقانون 26 لسنة 1962 لتنظيم السجون والمرسوم 104 لسنة 1991 بالموافقة على اتفاقية حقوق الطفل والمرسوم رقم 36 لسنة 1993 بالموافقة على ميثاق حقوق الطفل العربي، كما صدقت على ذلك اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفل (اليونيسيف UNICEF) في 6 أكتوبر 1991م بموجب المرسوم الأميري رقم 91ـ1041، حيث جميع تلك الاتفاقيات والقوانين تنص على ان الطفل من لم يتجاوز عمره 18 سنة ميلادية كاملة.

وحذر الدوسري من التداعيات المترتبة على تخفيض سن الحدث ومعاملته معاملة البالغ وأولها عقوبة الإعدام، حيث سيمثل الحدث أمام المحاكم الجزائية وليس محاكم الأحداث، هذا بالإضافة الى ان تطبيق عقوبة الحبس على الحدث سيؤدي الى وضعه في السجن المركزي وهذا من شأنه ان يؤثر تأثيرا سلبيا عليه باختلاطه بالمجرمين والمدانين في قضايا القتل والسرقة وتجارة المخدرات وما يترتب على ذلك من انحراف سلوكه بدلا من إصلاحه.

وتساءل الدوسري مستغربا: ألم يكن الأجدر بالحكومة ان توفر أجهزة وإدارات تعلم الأسر كيفية التعامل مع الأحداث حماية لهم من الانحراف؟ مشيرا الى ان عدم توفير المختصين الدارسين القادرين والمؤهلين على التعامل مع الأحداث يفاقم من انحراف سلوكهم، لاسيما ان أفراد وزارة الداخلية لن يكونوا بهذا القدر من الكفاءة للتعامل مع الأحداث لأنهم ليسوا مثل السجناء العاديين.

وشدد الدوسري في ختام حديثه على ضرورة الحفاظ على ثروات الوطن البشرية وتحقيق فلسفة تقويمية رائدة قائمة على دارسات معمقة مشككا في ان تكون الحكومة مستعدة لتبرير تخفيض سن الطفل أمام المحافل الدولية.

# العجمي يدق ناقوس الخطر: لا نملك رؤية لمواجهة تحديات النمو السكاني

د.مهدي العجمي

أكد مرشح الدائرة الخامسة د.مهدي العجمي أن الكويت تفتقر للرؤية المستقبلية والخطط الاستراتيجية وكيفية الاستفادة من فوائضها المالية لمواجهة تحديات المستقبل، حيث ستواجه ضغطا رهيبا على خدمات الصحة والتعليم وفرص التوظيف وطلبات الإسكان والتركيبة السكانية وخدمات الكهرباء والأمن الغذائي في ضوء التمدد السكاني غير المسبوق مع ثبات معدل التحسن والتوسع في الخدمات الحيوية وتشييد المرافق والبنية التحتية.

وأوضح العجمي أنه وعلى الرغم من وضع خطة تنمية ورؤية الدولة لعام 2035 إلا أن الدولة تسير بلا استراتيجية بسبب إهمال من الإدارة الحكومية في قراءة الأرقام والتوقعات المستقبلية وعلى سبيل المثال يبلغ إجمالي عدد طلبة المدارس والجامعات والمعاهد التطبيقية في الكويت 540 ألف طالب، فكيف يمكن للدولة أن تواجه منذ 20 عاما أو أكثر تراجعا سنويا في خدماتها الأساسية أن توفر الاحتياجات المتزايدة من تعليم وعمل وسكن لهذا الرقم الضخم من الجيل الحالي خلال 20 سنة مقبلة؟

وأشار العجمي أن جامعة الكويت التي كانت في العام الجامعي 91ـ92 تضم 16 ألف طالب باتت اليوم مزدحمة بقرابة 35 ألفا، أما التعليم التطبيقي الذي كان يستوعب 26 ألف طالب، فاليوم يضم أكثر من 70 ألفا وهذه كلها مؤشرات التمدد السكاني ومن ثم الضغط على كل الخدمات، مطالبا الحكومة بوضع برنامج عمل مبرمج يحصر المشكلات ويقرأ الأرقام والمؤشرات ويحدد رؤية واقعية للحل ويضع تصورات لكيفية تلبية احتياجات المجتمع في كل المجالات في غضون العشرين سنة المقبلة.

ووفق تلك المؤشرات يؤكد العجمي أن الكويت ستحتاج إلى نحو 350 ألف فرصة عمل، خلال 15 عاما فقط، في ضوء معدلات التخرج من الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والبعثات الخارجية سنويا وقياس نسبة التوظيف في الحكومة والقطاع الخاص، متسائلا من أين ستوفر الدولة فرص عمل بهذا المقدار والتوظيف لديها محصور في القطاع النفطي وجهات ومؤسسات حكومية لم تعد قادرة على استيعاب المزيد.


## وزارة العدل
النيابة العامة
جهاز حماية المديونيات العامة

**تقرير عن المركز المالي**
**للعميل المرحوم / عيسى محمد جاسم الصفار**
**في القضية رقم ٢٠١٣/١ حصر مديونيات عامة**

بشأن مديونية العميل / عبد الرضا عيسى محمد الصفار.

**أولاً: اسم العميل وبياناته:**
المرحوم / عيسى محمد جاسم الصفار. كويتي الجنسية توفي بتاريخ 2004/12/27

**ثانياً: مركزه القانوني:**
كفيل شخصي متضامن

**ثالثاً: قيمة المديونية:**
مبلغ 46911/997 د.ك كما هي في 90/8/1

**رابعاً: البنك المدير:**
البنك الأهلي الكويتي.

**خامساً: موجودات العميل:**
أ- عقارات داخل البلاد :---
- مبلغ 10000 د.ك قيمة القسيمة الصناعية / سوق الصفارين المبينة بتقرير الخبير .
- مبلغ 430000 د.ك قيمة عقار الدعية ق 4 قسيمة 258 .
ب - عقارات خارج البلاد : ---
ج - منقولات وأرصدة داخل البلاد : ---
- مبلغ 8000 د.ك تسديدات تحت حساب كامل المديونية .
د - منقولات خارج البلاد : ---

**سادساً: أصول مرهونة ضماناً للمديونية غير مملوكة للعميل:** ----

**سابعاً: الديون المستحقة لصالح العميل**
**قبل الغير:** ----
أ . قيمتها:---
ب . قيمة ما يتوقع تحصيله منها : ----

**ثامناً: التعويضات ومبالغ التثمين:** ----

**تاسعاً: الديون الأخرى المستحقة على العميل لصالح الغير :** ---

**عاشراً : ديون ممتازة على العميل :** ----

**حادي عشر: تاريخ التوقف عن السداد :** 90/8/1 .

**ثاني عشر: أسباب التوقف عن السداد :** اضطراب أعماله المالية .

**ثالث عشر: نتيجة التقرير:** يوجد فائض مالي قدره (003/ 401088 ) د.ك.

**المحامي العام الأول**
**رئيس جهاز حماية المديونيات العامة**

## وزارة العدل
النيابة العامة
جهاز حماية المديونيات العامة

**تقرير عن المركز المالي**
**للعميل / عبد الرضا عيسى محمد الصفار**
**في القضية رقم ٢٠١٣/١ حصر مديونيات عامة**

**أولاً: اسم العميل وبياناته:**
عبد الرضا عيسى محمد الصفار - كويتي الجنسية.

**ثانياً: مركزه القانوني:**
مدين.

**ثالثاً: قيمة المديونية:**
مبلغ 46911/997 د.ك كما هي في 90/8/1

**رابعاً: البنك المدير:**
البنك الأهلي الكويتي.

**خامساً: موجودات العميل:**
أ - عقارات داخل البلاد :-
ب - عقارات خارج البلاد : ---
ج - منقولات وأرصدة داخل البلاد : -
- مبلغ 8000 د.ك تسديدات تحت حساب كامل المديونية .
- مبلغ 2/046 رصيد دائن لدى البنك التجاري الكويتي .
د - منقولات خارج البلاد : ---

**سادساً: أصول مرهونة ضماناً للمديونية غير مملوكة للعميل:** ----

**سابعاً: الديون المستحقة لصالح العميل**
**قبل الغير:** ----
أ . قيمتها:---
ب . قيمة ما يتوقع تحصيله منها : ----

**ثامناً: التعويضات ومبالغ التثمين:** ----
- صرف مبلغ 8000 د.ك تعويض عن أضرار الغزو العراقي واستخدم في السداد تحت حساب كامل المديونية.

**تاسعاً: الديون الأخرى المستحقة على العميل لصالح الغير :** ---

**عاشراً : ديون ممتازة على العميل :** ----

**حادي عشر: تاريخ التوقف عن السداد :** 90/8/1 .

**ثاني عشر: أسباب التوقف عن السداد :** اضطراب أعماله المالية .

**ثالث عشر: نتيجة التقرير:** يوجد عجز قدره (951/38909 ) د.ك.

**المحامي العام الأول**
**رئيس جهاز حماية المديونيات العامة**